الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

مجلس نواب الشعب
الصوادرات
18 جانفي

تونس في 18 جانفي 2018

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي

موجه الى السيد وزير النقل

الموضوع: حول الأمر الحكومي عدد 1393 لسنة 2017 المؤرخ في 21 ديسمبر 2017

السيد الوزير،
تحية طيبة وبعد،

صدر بالرائد الرسمي عدد 104 لسنة 2017 المؤرخ في 29 ديسمبر 2017 الأمر الحكومي عدد 1393 لسنة 2017 المؤرخ في 21 ديسمبر 2017 المتعلق بإبقاء **السيد صالح بلعيد**، متصرف عام بشركة النقل بتونس، بحالة مباشرة بالقطاع العمومي **لمدة سنة ثالثة** ابتداء من غرة جانفي 2018.

وقد جاء الأمر الذي وقّع عليه السيد رئيس الحكومة باقتراح منكم مفاجئا ومثيرا للاستغراب والتساؤلات والريبة بالنظر لطابعه الاستثنائي جدا النادر حصوله في الادارة التونسية في ظل السياسات الحكومية الحالية التي تشجّع على الحد من الالتجاء الى التمديد للأعوان العموميين للعمل بعد بلوغ سن التقاعد وتحثّ على المغادرة الطوعية للوظيفة العمومية عبر اجراءات استثنائية،

وحيث أننا سبق وقد قمنا في مناسبات عديدة بتوجيه أسئلة شفاهية لكم وللسيد الوزير الذي سبقكم بخصوص سوء التصرف وشبهات الفساد في شركة النقل بتونس، وقدمنا الأدلة المؤكدة على تلك الشبهات وعلى مسؤولية الرئيس المدير العام الممدد له من طرفكم للسنة الثالثة على التوالي عليها،

وحيث أننا سبق وقد راسلنا السيد رئيس الحكومة بتاريخ 17 مارس 2017 للاحتجاج على" ابقاء السيد صالح بلعيد بحالة مباشرة بعد بلوغه السن القانونية للتقاعد لمدة سنتين مع شبهة تضارب مصالح"، وبيّنا فيها بالاعتماد على أدلة مؤكدة وجود حالة تضارب مصالح مفضوحة،

وحيث أننا راسلنا السيد رئيس الحكومة مجددا بتاريخ 2 اوت 2017 وأمددناه بمعطيات جديدة ووثائق رسمية تؤكد تورط السيد صالح بلعيد في عملية تضارب المصالح المذكورة أعلاه،

2/1

العنوان : 1 نهج أبو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989980

البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

وحيث أن اللجوء الى هذا الاجراء الاستثنائي بخصوص السيد صالح بلعيد لم يحترم، على ما يبدو، الشروط والإجراءات التي حددها المنشور عدد 16 لسنة 2016 المؤرخ في 12 اكتوبر 2016 حول "الالتزام بالقواعد المنظمة لمواصلة الاعوان العموميين للعمل بعد بلوغ سن التقاعد"،

وحيث تسودنا قناعة راسخة أن التمديد للعام الثالث على التوالي للسيد صالح بلعيد لا يستند الى كفاءة نوعية "يصعب تعويضها نظرا لخبرتها الخاصة في بعض المجالات الدقيقة" كما ينص على ذلك القانون عدد 12 لسنة 1985، وإنما الى تدخلات مفترضة من أعلى مستوى من لوبيات مصلحة متنفّذة، خاصة مع ثبوت فشله الذي أكدته تقارير مراجعي الحسابات وتقارير النشاط، وأن هذا التمديد مرتبط أساسا باستكمال صفقة اقتناء 494 حافلة المبرمة بين شركة النقل بتونس وشركة "ستكار" لصاحبها فريد عباس وبختم الصفقات المبرمة مع شركة ALSTOM وملفات أخرى مودعة لدى رئاسة الحكومة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،

فإننا نطلب منكم مد مجلس النواب الموقّر بكل المبررات التي دفعتكم لاقتراح الابقاء الاستثنائي على السيد صالح بلعيد بحالة مباشرة بالقطاع العمومي لمدة سنة ثالثة، في علاقة بكفاءة الاطار المذكور ونتائجه ومؤشرات أدائه،

كما نطلب منكم مدّنا بما يفيد تطبيقكم الكامل لما جاء في منشور رئاسة الحكومة عدد 16 لسنة 2016 المؤرخ في 12 أكتوبر 2016 والمتعلق بالالتزام بالقواعد المنظمة لمواصلة الأعوان العموميين للعمل بعد بلوغ سن التقاعد.

ونطلب منكم موافاتنا بنسخة من "التقرير المعلل من الوزير المعني بالأمر" الذي نصت عليه أحكام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي والنصوص التي تممته ونقحته. ونسخة من "الترخيص المسبق في الابقاء من مصالح رئاسة الحكومة". ونسخة من مشروع الأمر الذي وجهته وزارتكم الى مصالح رئاسة الحكومة.

وشكرا.

عماد الدائمي

2/2

العنوان : 1 نهج أبو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989980

البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية
وزارة النقل
--**--

مصدر السؤال	النائب عماد الدايمي
طبيعة السؤال	كتـــابي
موضوع السؤال	حول الأمر الحكومي عدد 1393 لسنة 2017 المؤرخ في 21 ديسمبر 2017

وبعد، أتشرف بإعلامكم أن السيد صالح بالعيد الرئيس المدير العام لشركة نقل تونس قد بلغ السن القانونية للتقاعد في 01 جانفي 2016 ووقع التمديد له في ثلاث مناسبات. حيث واصل العمل على رأس الشركة سنة 2016 بمقتضى المر الحكومي عدد 72 لسنة 2016 المؤرخ في 12 جانفي 2016. كما تم التمديد له لمدة سنة ثانية (2017) بمقتضى المر الحكومي عدد 1057 لسنة 2016 المؤرخ في 08 أوت 2016.

واعتبارا للتجربة التي تحصل عليها خلال أكثر من 34 سنة في ميدان النقل الحضري وخاصة صلب شركة نقل تونس، تمكنه من الوقوف على عديد النقائص والاخلالات الهيكلية التي تعاني منها المؤسسة. كما أن برنامج الإصلاح على المدى القصير والمتوسط التي تم ضبطه بالتنسيق مع الوزارة والشروع في إنجازه، قد مكن من:

- تحسين جاهزية الأسطول وذلك بارتفاع في نسبة الجاهزية من 37% سنة 2015 إلى 52% سنة 2017.
- وتحسين مستوى العرض على شبكة الحافلات، حيث تطور عدد الحافلات من 1146 حافلة سنة 2014 إلى 1334 حافلة سنة 2017 منها 1071 حافلة معدل عمرها 8 سنوات و10 أشهر.
- البحث بالتنسيق مع المصالح المعنية على تمويل مشروع اقتناء عربات جديدة للخط ت.ج.م بكلفة تقديرية 150 م.د ومشروع تأهيل 120 عربة مترو من نوع SIMENS بكلفة تقديرية 200 م.د.
- ترشيد الساعات الإضافية والتقليص من عدد أيام الغيابات، حيث انخفض معدل الغيابات للعون الواحد بنسبة 27% حيث مر من 29.2 يوم سنة 2015 إلى 23 يوم سنة 2016.
- العمل على تحسين جودة خدماتها وتدعيم أدوات التصرف الحديث من خلال تطوير النظام المعلوماتي للشركة ومراجعة هيكلها التنظيمي وتعزيز الموارد البشرية بوحدات التفقد والرقابة وإعداد دليل اجراءات

هذا ولضمان مواصلة هذا التمشي الإيجابي الذي مازال يتطلب المزيد من الجهد والعمل والخبرة وأوفر ظروف النجاح لبرنامج الإصلاح الجذري لهذه المؤسسة بما في ذلك إعادة الهيكلة وإرساء علاقات متينة مع الأطراف الاجتماعية وما يستوجب ذلك من استمرارية في القيادة فقد تم بتاريخ 04 أوت 2017، اقتراح إبقاء المعني بحالة مباشرة لسنة ثالثة بعد بلوغه السن القانونية للتقاعد.

اما بخصوص شبهة تضارب المصالح، فإن وجود امضاء السيد وجيه بالعيد بالوثائق الممضاة من السيد صالح بالعيد الرئيس المدير العام لشركة نقل تونس تتنزل في إطار مهامه صلب شركة "ألستوم" باعتباره المكلف بالشراءات والتزود والشؤون اللوجستية في المشاريع التي تجمع شركته بحرفائها. علما وأنه قد انتهى العمل بعقد الصيانة مع المزود "ألستوم" بتاريخ 17 أكتوبر 2017 وتنكب حاليا مصالح شركة نقل تونس على إعداد ملف الختم النهائي للصفقة.

وزير النقل

رضوان عيارة